

البنترول العالمية» تجري صيانة لإحدى وحدات مصفاة

روتردام بداية أكتوبر المقبل

علمت «الانباء» من مصادر مطلعة في شركة البنترول العالمية أن مصفاة روتردام سوف تغلق وحدة النفط في المصفاة لمدة شهرين ابتداء من شهر أكتوبر المقبل، موضحة أن عملية الإغلاق ستكون كاملة للوحدة. وقالت المصادر أن المصفاة تبلغ طاقتها 88 ألف برميل يوميا في ميناء روتردام بهولندا، مشيرة إلى أن عملية الصيانة المجدولة مقررة في أواخر سبتمبر.

صفحة أسبوعية متخصصة

تهتم بأخبار النفط والغاز

إعداد: أحمد مغربي

a.maghraby@alanba.com.kw

النفط والغاز

أكبر عقد من نصيب «إس تي إف إيه» التركية بقيمة 137 مليون دينار لبناء مرافئ للقوارب الصغيرة

«نفط الكويت» وقّعت 77 عقداً بقيمة 883 مليون دينار

في النصف الأول من العام الحالي بارتفاع بلغ 270٪



زيادة قيمة وعدد العقود التي وقعتها «نفط الكويت» في النصف الأول

كشفت دراسة أعدتها شركة نفط الكويت حول عدد وقيمة العقود التي وقعتها الشركة خلال النصف الأول من العام 2013 أن الشركة وقعت 77 عقداً بقيمة 883 مليون دينار خلال النصف الأول بارتفاع كبير للغاية بلغ 270٪ عن العقود التي وقعتها الشركة خلال النصف الأول من العام 2012 والتي بلغت 239 مليون دينار.

وذكرت الدراسة التي حصلت عليها «نفط الكويت» وقعت عقوداً ومشاريع كبرى مع شركات محلية وخارجية وعالمية في مجال التقيب والاستكشاف والإنتاج للنفط والغاز خلال النصف الأول حيث كان أكبر عقد من نصيب شركة «اس تي إف إيه» التركية التي فازت بمشروع بناء مرافئ للقوارب الصغيرة بقيمة 137 مليون دينار.

ويبينت أن ثاني أكبر عقدين كانا من نصيب شركتي هالبرتون والكويتية للحفر بقيمة 62 مليون دينار لكل منهما لتقديم خدمات ضخ الطين والسوائل والأعمال المرتبطة بها فسي عدد من حقول الشركة.

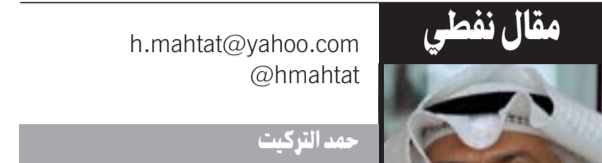
وفي تفاصيل الإحصائية ذكرت الشركة أنها خلال شهر يناير الماضي وقعت أكبر عقدين مع شركتي شلمبرجر وهالبرتون بقيمة 48,6 مليون دينار لكل منهما لتقديم خدمات الدعم لعمليات الحفر وصيانة الآبار.

ويبينت أن ثاني أكبر العقود خلال شهر يناير كان من نصيب كل من الشركة الوطنية للخدمات البترولية «نابيسكو» وشركة «بي جي» للشرق الأوسط بقيمة 33,8 مليون دينار لكل منهما لتقديم خدمات المساندة لعمليات الحفر وإصلاح الآبار لمدة 5 سنوات مع ستة تجديد اختياري، وقامت الشركة خلال الشهر بتوقيع عقد مع معهد الكويت للأبحاث العلمية بقيمة 7,5 ملايين دينار لتقديم الخدمات الفنية والمختبرية في مجال إنتاج النفط والغاز والمياه الساحبة لمدة 5 سنوات.

وقالت إن قيمة العقود التي قامت الشركة بتوقيعها خلال شهر فبراير بلغت 6,8 ملايين دينار كان أكبرها مع شركة بوز اند كومباني بقيمة 2,5 مليون دينار لتقديم عدد من الخدمات الاستشارية لبحوث النفط والغاز لمراكز الأبحاث في الشركة، فيما ذهبت ثاني أكبر العقود للشركة المتحدة للخدمات الهندسية بقيمة 1,6 مليون دينار لتنفيذ الصيانة الكويتية للحفريات وبعض المعدات في مياحي الشركة بمدينة الأحمدية.

مرافئ للقوارب الصغيرة

وأظهرت أن الشركة وقعت عقوداً بقيمة 250,8 مليون دينار خلال شهر مارس الماضي كان أكبرها مشروع بناء مرافئ للقوارب الصغيرة بقيمة 137 مليون دينار مع شركة «اس تي إف إيه» التركية، فيما ذهبت 5 عقود كاملة إلى الشركة بقيمة 62 مليون دينار لكل منهما لتقديم خدمات ضخ الطين والسوائل والأعمال المرتبطة بها فسي عدد من حقول الشركة. ووقعت الشركة خلال الشهر عقداً مع الشركة المصرية لخدمات وهندسة



مقال نفطي

h.mahtat@yahoo.com
@hmahtat

حمد التركيب

محطات

هيئة للاستثمار الأجنبي.. وضع العربية أمام الخيول

أثير مؤخرًا وعلنا الكثير من التحفظات ووجهات النظر التي تطالب بإجراء تعديلات ووضع آليات وتنفيذ لوائح مشجعة للمستثمر الأجنبي قبل الخوض في إنشاء هيئة الاستثمار الأجنبي وتأسيسها.. الكويت برأي كثير من المستثمرين والاقتصاديين أصبحت بيئة طاردة للمستثمر الأجنبي خصوصاً على مستوى المشاريع الكبرى المتعلقة بالمنتجات النفطية والمنتجات البترولية وصناعة البتروكيماويات. مادام ظل قضية «داو» يطارد كل مستثمر وملف شركة «شل» المحول إلى النيابة بدون تهمة يشكّلان محور الحديث في كل منتدى للاستثمار، كيف يتجرأ مستثمر أجنبي على ضخ أمواله أو التفكير في الاستثمار في الكويت؟ ما الضمانات التي تقدمها الحكومة والدولة أو هيئة الاستثمار خصوصاً ما يتعلق بالتدخل السياسي من السلطة التشريعية التي أصبحت تنظر في كل مسألة مطروحة على الساحة سواء عرفوا حقيقتها أو جهلواها.. المهج الاحتجاج السياسي والعرف على وتر التعاطف الشعبي لكل قضية. إذا لم تستطع الهيئة العامة للصناعة توفير الأراضي الصناعية للشركات المحلية حتى الآن، فكيف يتم منح المستثمر الأجنبي الأرض؟ قضايا يجب النظر في معالجتها قبل إنشاء هيئة الاستثمار الأجنبي. بالإضافة إلى تلك القضايا المحلية، واختصاراً للجهود، على المهتمين زيارة الهيئة الملكية في الجبيل وينبع وغيرها في الخليج للتعرف على الميزات التي تقدمها للمستثمر الأجنبي حتى نستطيع بالفعل جذب الاستثمار وتحقيق الهدف.

النفط الصخري.. والجهد حول الحقيقة الغائبة

يدور جدل كبير ونقاش مفصل حول مستقبل النفط الصخري والغاز الصخري المتوافر بكميات ضخمة في الولايات المتحدة وأنه سيشكل تهرباً للنفط من الشرق الأوسط أو أوبك، وأود الإشارة إلى بعض الحقائق المهمة من وجهة نظري حول هذا الموضوع: إنتاج النفط الصخري مكلف ويتطلب حماية بيئية للمناطق التي يتم استخراج النفط منها ومهدد للتوقف إذا ما صاحبه أي أضرار بيئية مفاجئة خصوصاً أن تكنولوجيا إنتاج النفط الصخري مازالت في بدايتها.. لذا يجب أن يكون سعر برميل النفط أكثر من 75 دولاراً ليبرر إنتاج النفط الصخري بسبب هذه القيود. وعلى افتراض إنتاج النفط الصخري، فإن استهلاك النفط الأكبر يأتي من دول آسيا الصين وجاراتها وبالتالي فإن توقف الولايات المتحدة عن استيراد النفط من دول أوبك والذي لن يحصل بسبب عدم اكتشافها من امدادات النفط الصخري، مازال أمام دول أوبك دول كبرى تستهلك الكميات الفائضة أن توافرت. وللعلم فإن الصين لديها اكتشافات للغاز والنفط الصخري ولكنها فضلت، وبذلك، الانتظار للتعرف على مدى نجاح الولايات المتحدة في إنتاج النفط الصخري وتأثير ذلك على السوق النفطية وتكلفة الإنتاج قبل التفكير في الإنتاج من عدمه.

الهيئة العامة للاستثمار.. هل الاستثمار في الكويت غير مجد؟

احتفلت الهيئة العامة للاستثمار بمرور 60 عاماً على الاستثمار في بريطانيا من خلال مكتب الاستثمار الكويتي هناك، وبلغت استثماراتها التي يديرها المكتب 120 مليار دولار والمكتب استثمر في بريطانيا فقط 24 مليار دولار، وهذه إنجازات مشجعة. ولكن ما أن الاوان ان يتم استثمار 70٪ فقط من تلك المليارات في الكويت؟ إذا كانت استثمارات المكتب الكويتي معظمها في العقار والبنية التحتية والأسهم، فلماذا لا ننظر الهيئة بجدية في وضع جزء بسيط جداً من تلك المليارات في السوق الكويتية؟ القيمة المضافة من ذلك على الكويت وشبابها الباحثين عن العمل أجدي وأهم من تحقيق أرباح وتراكم أرصدة بنكية من استثمار خارجي. ليس المطلوب في الكويت ضخ الأموال وشراء الشركات الورقية، ولكن معظم الأصول العقارية حالياً تقل عن قيمتها الفعلية قبل 2008 بداية الأزمة وكثير من الشركات لديها أصول ولكن تفتقر إلى السيولة، لذا لو قامت الهيئة بالدخول كشريك مع تلك الشركات والاستحواذ على جزء من أسهمها وضخ سيولة نقدية فيها مع التخطيط للتخارج خلال 5 سنوات لاحقة لكان لتلك المليارات أثر كبير في تحريك عجلة الاقتصاد وإعادة اموال المستثمرين الكويتيين من الكراج وفتح فرص للشباب الكويتي للعمل.

الجواب البديهي سيكون.. أن نظام واستراتيجية الهيئة لا تسمح بالاستثمار داخل بل فقط خارج الكويت ولكن هل الظروف الاقتصادية الحالية وتغير احتياجات البلد تمنع من إعادة النظر في تلك الاستراتيجية.

الصين بدأت الاستعداد لخطة 2050

بدأت الصين التي تخطط أفضل من معظم الدول المتقدمة في العالم بوضع خطط لتنفيذ مشاريعها المستقبلية لضمان تزايدها بالنفط ومشتقاته لعام 2050، حيث باشرت بضخ استثمارات في دول أفريقيا بقيمة 20 مليار في البنية التحتية في بعض الدول التي لديها مخزون من النفط مقابل أحقية الصين في استيراد تلك النفط عندما تعجز بعض دول أوبك لتأخرها في زيادة الإنتاج أو استهلاكها لإنتاجها لعدم وجود بدائل حيوية للطاقة. طموح كبير ومنظور استراتيجي فذ. نحن نريد تفعيل خطة 2020 لعلنا نتقدم خطوة إلى بر الأمان. الكويت استوردت الغاز، واستيراد الماء العذب واجب ودمت وزارة الكهرباء والماء ثلاث خزانات أرضية جديدة في المطلاع لتستوعب 165 مليون غالون كمخزون استراتيجي للمياه مع العلم أن تصريحات المسؤولين في الوزارة أن جميع مخزون المياه الاستراتيجية يكفي الكويت فقط لمدة ستة أيام لو لا سمح الله انقطع الماء عن الكويت في محطات التقطير لأي سبب كان، لذا فإن الوزارة جدير بها أن تنظر بجدية في موضوع استيراد الماء العذب كمخزون استراتيجي اضافي ليس لوقت الأزمات بل بشكل مستمر خصوصاً في فترة الصيف، حيث الاستهلاك في أعلى معدلاته.. ولكن كيف؟ هناك شركة أسسها مستثمرون من الخليج ودول الشرق الأوسط امتلكت حقوق شراء وتصدير المياه العذبة من مصادر متعددة في أفريقيا وأوروبا وآسيا.. وقد قامت الشركة بالفعل بتوريد المياه العذبة للشرب وبأسعار تنافسية إلى قبرص لمدة ستة أشهر متتالية عندما تعطلت محطات التقطير لديها وأثبتت امكانية استيراد المياه العذبة في بوخر تنقل كميات كبيرة لتخزينها في المخازن المعدة لذلك. ونظراً الحدودية للغاز في الكويت، يبادرت المؤسسة باستيراد الغاز لإنتاج الكهرباء واستفادت وفرت على الدولة ملايين الدولارات ونجحت في هذه التجربة كونها أولى نغمة تستورد الغاز لإنتاج الكهرباء، لذا على وزير الكهرباء المبادرة بدراسة واستيراد المياه العذبة للشرب إلى الكويت، حيث أن استيرادها أسهل لوحيثنا من استيراد الغاز بل إن تكلفة المياه العذبة ستكون حتماً أرخص من إنتاجها.

ميزانية ضخمة.. وطموحات أكبر

أعلنت الدولة عن أضخم ميزانية في تاريخها بلغت أكثر من 21 مليار دولار عام 2013/2014... والأهم من ذلك الأرقام، هل سيتم تدوير عجلة الاقتصاد بتنفيذ المشاريع الضخمة المعلقة منذ سنوات وتوات عليها أكثر من خمس حكومات متتالية في أربع سنوات؟.. الكويت واقتصادها ومواطنوها ينظرون بأمل إلى ذلك عسى أن يتحقق والعاء لازم في شهر رمضان المبارك «أن يجعل بفسح على مشاريع حقلنا التنموية».. أمين.

دينار مع شركة جامبو للسياحة والسفر لتقديم خدمات السفر والرحلات إلى موظفي الشركة.

80 عقداً

من جهة ثانية، قال مصدر نفطي مسؤول ان الشركة ستسري أكثر من 80 عقداً على شركات المقاولات قبل حلول نهاية العام الحالي، ومن بين هذه العقود 5 مشاريع من المقرر تنفيذها وفقاً لنظام الهندسة والتوريد والبناء، مشيراً إلى أن الشركة ورغم التحديات التي تواجهها من قفزة لأخرى تدرس الدخول والمشاركة في أكثر من 250 مناقصة خلال 2013 رصدت ميزانية لتنفيذها تفوق 10 مليارات دولار، وذلك بالتعاون مع جهات وشركات محلية ودولية لها خبرة كبيرة في المجال النفطي.

وذكر أن الشركة ستعمل على تنفيذ مشاريعها بطريقة تسليم المفتاح، موضحاً أن «نفط الكويت» أدخلت عدداً من التعديلات على هذه الطريقة لتقليل نسبة المخاطر على مقاولي المشاريع، مشيراً إلى أن الشركة تعمل على البحث المستمر في المعوقات التي تصف أمام تنفيذ المشاريع والانتهاه منها في الوقت المحدد، لافتاً إلى أن جميع المشاريع التي تنفذها الشركات النفطية تبدأ بدراسات جيولوجية وحفر آبار خلال العام الأول ثم تبدأ بعد ذلك مرحلة إعداد التصاميم للمشاريع ثم تليها خطة التنفيذ ثم توضع الميزانيات مع نهاية التصميم وهي آخر مرحلة.

وذكر أن الشركة لديها نحو 750 عقداً في مختلف المشاريع بقيمة 8,5 مليارات دينار، متوقعا بلوغ قيمة مشاريع الشركة المستقبلية نحو 3 مليارات دينار وطرح وترسية مناقصات هذه المشاريع خلال عام (2014-2015)، مضيفاً أن نسبة المشاركة المحلية في القيمة الإجمالية لهذه المشاريع ستكون نحو 30٪.

رؤية قطاع الاستكشاف

وبين أن رسالة قطاع الاستكشاف والإنتاج لشركة نفط الكويت ومؤسسة البترول الكويتية تهدف إلى استكشاف وتطوير وإنتاج الموارد الهيدروكربونية في داخل وخارج الكويت والمنطقة المحيطة، وأن تكون الكويت مصدراً آمناً ومضموناً للمعلاء، والعمل على تطوير ورعاية العاملين في القطاع وتأدية التزاماتها تجاه الجهات ذات الصلة، وفقاً للقوانين وبشكل مربح وآمن ومرع للبيئة.

وتتلخص رؤية قطاع الاستكشاف والإنتاج في تحقيق مكانة وأداء عالمية يقوم على تعظيم القيمة من خلال: تعظيم القيمة الاستراتيجية من النفط الخام، الاستغلال الأمثل للقيمة الكامنة في الغاز، إنشاء الاحتياطات النفطية لضمان نظم الإنتاج الحديثة وتعزيز الالتزام بقواعد الصحة والسلامة والأمن والبيئة وتقديم مساهمات إيجابية تجاه المؤسسة والدولة.

بالإضافة إلى ترسيخ ثقافة الأداء المتميز والمفهوم التجاري وبشكل يعظم القيمة ويدير المخاطر من خلال تطبيق أعلى المعايير وتوضيح المسؤوليات وزيادة كفاءة طرق العمل في قطاع يعمل على مواكبة المتغيرات.

النصف الأول لبناء مرافئ للقوارب الصغيرة مع شركة «اس تي إف إيه» التركية. 80 عقداً سوف تقوم الشركة بترسيته على شركات المقاولات قبل حلول نهاية العام الحالي. 10 مليارات دولار رصدتها الشركة ميزانية لتنفيذ المشاريع خلال العام الحالي وذلك بالتعاون مع جهات وشركات محلية ودولية لها خبرة كبيرة في المجال النفطي. 67 مناقصة ستقوم الشركة بطرحها خلال النصف الثاني من العام الحالي، يأتي في مقدمتها إنشاء 3 مراكز تجمع أرقام 29 و30 و31 شمال الكويت.

حوالي 23,5 مليون دينار. وقامت الشركة خلال شهر مايو بتوقيع عقد مع شركة مشرف للتجارة والمقاولات لتركيب شعلات إصبعية عديمة الدخان وذات الضغط العالي في عدة نقاط بأربعة عشر مركز تجمع في جنوب شرق الكويت بقيمة 13,8 مليون دينار ولمدة عامين. وأظهرت الدراسة أنه تم توقيع عقد مع شركة عربي للطاقة والتكنولوجيا بقيمة 6,2 ملايين دينار تتعلق بالقيام بأعمال تقديم خدمات إصلاح لخطوط أنابيب النفط الخام في مناطق شمال الكويت، علماً بأن مدة المشروع 5 سنوات ونصف، وتم توقيع عقد بقيمة 24,6 مليون دينار مع شركة ايه في لتقديم خدمات للسوائل لعدد من الحقول التابعة للشركة.

وذكرت أن الشركة وقعت في شهر مايو الماضي 14 عقداً بقيمة 172 مليون دينار كان أكبرها من نصيب الشركة الكويتية للحفريات والتي فازت بثلاثة عقود بقيمة 72 مليون دينار لتوريد حفارات للشركة لعمليات الحفر حيث بلغ قيمة كل عقد على حدة

250,8 مليون دينار قيمة 20 عقداً قامت شركة نفط الكويت بتوقيعها خلال شهر مارس الماضي ليعتبر بذلك أكبر قيمة عقود وقعتها الشركة خلال النصف الأول من 2013. 239 مليون دينار قيمة العقود التي وقعتها الشركة خلال النصف الأول من العام الماضي. 6,8 ملايين دينار قيمة 7 عقود وقعتها الشركة خلال شهر فبراير الماضي، ليصبح بذلك أقل قيمة عقود تم توقيعها خلال النصف الأول. 137 مليون دينار قيمة أكبر عقد وقعتها الشركة خلال

سوائل الحفر «ايميك» بقيمة 34,3 مليون دينار لتقديم خدمات ضخ الطين والسوائل في عدد من حقول الشركة، ووقعت الشركة عقداً للصيانة وإصلاح خطوط أنابيب الغاز التابعة لمديرية الغاز مع شركة او اند جي للهندسة بقيمة 20,8 مليون دينار، فيما وقعت الشركة عقداً بقيمة 3,6 ملايين دينار لإنشاء طريق إلى ميناء الشعبية.

وذكرت أن الشركة وقعت في شهر مايو الماضي 14 عقداً بقيمة 172 مليون دينار كان أكبرها من نصيب الشركة الكويتية للحفريات والتي فازت بثلاثة عقود بقيمة 72 مليون دينار لتوريد حفارات للشركة لعمليات الحفر حيث بلغ قيمة كل عقد على حدة



إصدار شركات مؤسسة البترول الكويتية
A Subsidiary of Kuwait Petroleum Corporation

أهم مشاريع «نفط الكويت»

يبلغ عدد المشاريع التي تخطط شركة نفط الكويت لطرحها رسمياً على المقاولين خلال فترة النصف الثاني من العام الحالي أكثر من 67 مشروعاً على الشركات المحلية والعالمية المؤهلة لتنفيذها ومن هذه المشاريع ما يلي:
تشييد 3 مراكز تجمع جديدة تحمل أرقام 29 و30 و31 في شمال الكويت.
تشغيل وصيانة وتطوير نظام «سكادا للمعلومات الجغرافية» للمياه وشبكات الغاز في الأحمدية.
توفير نضين في البحرية للقيام بكافة الأعمال والخدمات البحرية والصيانة لمراقف الشركة البحرية وموانئ التصدير.
تشديد مبنى جديد لتخزين البيانات الأرشيفية في إحدى مديريات الشركة.
توفير موظفين في مجال خدمات

التمريض في مستشفى الأحمدية.
توريد وحدات الشد للحفر وصيانة الآبار العمليات.
توريد نظم الإضاءة LED ونظام إنذار الحريق في مستشفى الأحمدية.
تطوير حقل فارس السفلى للنفط الثقيل ومشروع تطوير المرحلة الأولى للوصول إلى إنتاج 60 ألف برميل يوميا.
تركيب أجهزة إنذار للغاز وإنذار الحريق وأنظمة مكافحة الحرائق في ملاجئ ومحطات تعزيز الأمن في مستودع الأحمدية.
خدمات الصيانة لمناطق جنوب وشرق الكويت.
التفاريات السائلة ومعالجة المياه وحقلها في شمال الكويت.
السيطرة على الرمال والخدمات المرتبطة.

